إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 10/164
للنشر الفوري
٢٣ إبريل ٢٠١٠

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

توقعات صندوق النقد الدولي عن منطقة إفريقيا جنوب الصحراء متفائلة بشأن آفاق النمو

أصدر صندوق النقد الدولي اليوم عدد إبريل ٢٠١٠ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء. وأدلت السيدة أنطوانيت مونسيو سابيه، مدير الإدارة الإفريقية بالصندوق، بالتعليق التالي على أهم النتائج التي انتهى إليها التقرير:

"من العوامل المخففة أن تباطؤ النشاط الاقتصادي في إفريقيا جنوب الصحراء يُتوقع أن يكون وجيزا. فمن المتوقع أن يزداد الناتج بنسبة ٤,٧٥% في عام ٢٠١٠، مقارنة بنسبة ٢% في عام ٢٠٠٩. ويُنتظر أن تزداد سرعة النمو في المنطقة لتصل إلى ٥,٧٥% في عام ٢٠١١ إذا ما استمر التحسن الذي يشهده الاقتصاد العالمي.

"وقد اتسم تأثير الأزمة المالية العالمية على بلدان المنطقة بالتباين الواضح. فقد تراجعت مستويات الناتج في معظم البلدان متوسطة الدخل نتيجة الهبوط الحاد في أحجام الصادرات في أوائل ٢٠٠٩ في ظل انهيار الطلب العالمي. وحدث تباطؤ حاد أيضا في معدلات النمو التي سجلتها البلدان المصدرة للنفط، مما يرجع جزئيا للهبوط الحاد في أسعار النفط. وفي المقابل، أمكن للعديد من البلدان منخفضة الدخل الإفلات بأقل قدر من الأضرار، مع تحقيق بعض الاقتصادات التي تتسم بهشاشة أوضاعها تسارع محدود في نمو الناتج خلال عام ٢٠٠٩.

" ويرجع كثير من الفضل في طابع التباطؤ المحدود نسبيا في المنطقة إلى تمتع اقتصادات المنطقة بالعافية في بداية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ واعتماد العديد من البلدان سياسات اقتصادية كلية مضادة للاتجاهات الدورية. وقد استطاع ثلثي البلدان تقريبا التي تعرضت لتباطؤ النشاط الاقتصادي في ٢٠٠٩ أن تزيد من حجم إنفاقها الحكومي لحماية النشاط الاقتصادي. وخُفِضَت أسعار الفائدة الأساسية كذلك في معظم بلدان المنطقة.

"ومما لا شك فيه أن هذا التباطؤ تسبب بالرغم من ذلك في حدوث قدر كبير من الخلخلة والمعاناة الاجتماعية. ونتيجة لذلك، يتوقع تباطؤ وتيرة التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

"وفي المرحلة المقبلة، سوف يتعين تعديل السياسات في إفريقيا جنوب الصحراء بما يتوافق مع بيئة خارجية أفضل حالا وإن ظلت تكتنفها درجة عالية من عدم اليقين. وسوف يتعين إعادة بناء مَصَدات السياسة الواقية وتقوية النظم المالية تحسبا لإمكانية حدوث صدمات غير متوقعة. وفي الوقت الحالي، يتعين تحويل تركيز السياسات الاقتصادية من تحقيق الاستقرار في الناتج على المدى القصير إلى الأهداف الإنمائية متوسطة الأجل تمشيا مع اعتبارات الاستقرار الاقتصادي الكلي، ما لم تكن هناك فجوات كبيرة في الناتج.

وقالت السيدة ساييه "إن صندوق النقد الدولي قد زاد من وتيرة وحجم قروضه المقدمة إلى إفريقيا جنوب الصحراء في ٢٠٠٩ ومن مستوى المرونة المتوخاة فيها. وتم الالتزام بتقديم تمويل بأكثر من خمسة مليارات دولار: بزيادة تقارب خمسة أضعاف عن عام ٢٠٠٨ (باستثناء الإقراض المرتبط بوجود متأخرات). وإضافة إلى ذلك، أدى تخصيص حقوق السحب الخاصة في شهري أغسطس وسبتمبر ٢٠٠٩ إلى تزويد المنطقة بما يقارب ١٢ مليار دولار من الأصول الاحتياطية. وفي الفترة المقبلة سيكون من الضروري أن يواصل شركاء التنمية الآخرون والمؤسسات المالية الدولية الأخرى تقديم الدعم لإفريقيا جنوب الصحراء أثناء فترة الانتعاش."

ويمكن الاطلاع على النص الكامل لعدد إبريل ٢٠١٠ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لإفريقيا جنوب الصحراء في موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت وعنوانه www.imf.org .